

Distr.
GENERAL

A/48/975
S/1994/883
28 July 1994

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

البند ٥٤ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتي الموجهة إلى سعادتكم مؤخراً المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤ (A/48/972-S/1994/859)، بشأن الأثر السلبي لبعض البيانات التي أدلى بها زعيم الطائفة القبرصية التركية، السيد رؤوف دنكتاش، وبشأن سلسلة الأنشطة الاستفزازية التي اضطلع بها الكيان الانفصالي الباطل قانوناً في المناطق المحتلة من جمهورية قبرص، أتشرف، بناءً على تعليمات من حكومتي، أن أعلمكم وأن أبلغ مجلس الأمن وجميع أعضاء الأمم المتحدة، بمجموعة البيانات السلبية الجديدة التي أدلى بها الزعيم القبرصي التركي. وتميل هذه البيانات بادئ ذي بدء إلى توجيه ضربة خطيرة، على أقل تقدير، إن لم تكن قاصمة، للجهود المبذولة حالياً للدخول في بداية جديدة في السعي من أجل إيجاد حل شامل لمسألة قبرص عن طريق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وثانياً، فإن هذه البيانات الأخيرة تفضح نية الزعيم القبرصي التركي. في ألا يألوا جهداً وألا يضع فرصة ليعلن للعالم الأهداف الحقيقية للجانب التركي، التي تشمل الاعتراف بـ "السيادة" لنظام الاحتلال، كشرط مسبق لأيّة محادثات في المستقبل، وضم الأرض المحتلة في اللحظة المناسبة إلى الدولة القائمة بالاحتلال، تركيا، في انتهاك للقرارات المتكررة الصادرة عن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، والتي تدعو إلى احترام وصيانة استقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وثالثاً، فإن هذه البيانات الجديدة تشير مباشرة إلى النوايا الدفينة للجانب التركي التي تهدف لا إلى تقويض الأساس الذي يقوم عليه تعزيز ولايتكم ومهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها فيما يتعلق بقبرص، بل أيضاً إعاقة أية جهود تبذل للدخول في عملية تفاوضية لتحقيق نتائج، وجعلها عديمة الجدوى. وكما أعلن السيد دنكتاش بوضوح شديد، فإنه خلال العملية الطويلة للمحادثات بين الطائفتين لم يقتصر الأمر على عدم تقديم أية تنازلات على الإطلاق من الجانب التركي، بل ينبغي أيضاً عدم توقع أية تنازلات من هذا القبيل في المستقبل. أيضاً، وكما لو كانت هذه البيانات وغيرها من البيانات العديدة ليست كافية لإبلاغ رسالة واضحة السلبية لجميع المعنيين، فإنه أكد بصورة قاطعة على أنه ما لم يعترف بـ "السيادة" للنظام غير المشروع، فإن المحادثات ينبغي ألا تستأنف. بل إنه يستبعد لفترة طويلة (لغاية شباط/فبراير ١٩٩٥) أي نوع من المحادثات، مما يشكل، كما هو واضح، تكتيكا معطلاً، بحجة ما تسمى بالانتخابات الرئاسية المتوقعة في قبرص المحتلة.

وينعكس هذا الموقف الذي يبعث على الاستياء من جانب الزعيم القبرصي التركي في البيانات المقتبسة أدناه:

١ - وفقا لراديو "بيرق" غير المشروع (٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤):

"خلال المحادثات بين الطائفتين لم يقدم الجانب التركي على الإطلاق أية تنازلات فيما يتعلق بالمساواة والسيادة وحقوق الضمان التركية، ولن يفعل ذلك على الإطلاق في المستقبل.... ولن نقدم أية تنازلات... لقد حان الوقت لكي تجلس تركيا وأن تجري تقييما جديدا لبعض الحقائق وأن تجعل العالم يقبل هذا التقييم الجديد... وبالرغم من أن الجمعية الوطنية الرئيسية لتركيا قد اتخذت قرارا ضد التفاوض على تدابير بناء الثقة بصورة مستقلة، فإنه يصعب عليّ أن أفهم السبب في أن الحكومة ما زالت تواصل المفاوضات بشأن تدابير بناء الثقة... و ٨٠ في المائة من القبرصيين الأتراك سيدلون بأصواتهم تأييدا للاتحاد مع تركيا".

٢ - وفقا لصحيفة "قبرص" اليومية القبرصية التركية (٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤):

"سيتم التمسك بالقضية الوطنية... ونوقشت مسألة الاندماج بين تركيا والجمهورية التركية لقبرص الشمالية... وأهمية اتخاذ قرار وطني بشأن الموضوع عندما يحين الوقت ستكون لها الأولوية على الحكومة... لقد حان الوقت لإجراء تقييم جديد للحالة... ٨٠ في المائة من الشعب يؤيدون اندماج الجمهورية التركية لقبرص الشمالية مع تركيا وقد يجري استفتاء بشأن المسألة إذا لزم الأمر... لا يمكن مواصلة العملية المتعلقة بمجموعة تدابير بناء الثقة... إن وضع الأمور حاليا لن يساعد القبارصة الأتراك على إقامة السلم، الذي سيستند الى مفهوم السيادة... ولا بد من إجراء تقييم جديد للحالة وطرح مفهوم السيادة بوصفه شرطا مسبقا".

٣ - وفقا لصحيفة "قبرص" اليومية القبرصية التركية (٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤) وكذلك صحيفتي "وطن" و "يني ديمقراط":

"إلى أن يُعترف بمساواتنا وسيادتنا ليس هناك طائل من المحادثات".

٤ - وفقا لوكالة "أناضوليا" للأنباء (٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤):

"لا يمكنني أن أوصل المفاوضات بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية المقبلة في غضون ٧ الى ٨ أشهر... والطريق الى الاتحاد الفيدرالي يمر عبر المساواة والسيادة".

وعلاوة على ذلك، فإنه مما يزيد من القلق ويكشف عن النوايا التركية، أن الزعيم القبرصي التركي، في تجاهل وتحد كاملين للمجتمع الدولي، الذي أدان العدوان على قبرص بعبارات لا يشوبها أي غموض، يدعو إلى إجراء تقييم جديد للحقائق، وبأسلوب يتسم بالصلافة من الواضح أنه ناشئ عن الإبقاء دون عقاب على الأمر الواقع غير المقبول والذي، وفقا لتقييم سعادتكم، "جاء نتيجة لاستعمال القوة وهو مدعوم باستعمال القوة العسكرية" (S/26777، الفقرة ١٠١ ج)، يطالب، من خلال دعم الدولة القائمة بالاحتلال، بأن يفرض على المعتدى عليه والعالم قبول الغزو التركي كواقع لا مرد له. وليس هناك من شك في أن تفجر هذا الموقف المتعنت وغير التصالحي على الاطلاق يمثل مظهرا آخر من مظاهر "السيناريو المألوف" وافتقاد الإرادة السياسية لدى الجانب التركي على النحو الوارد وصفه بصورة وافية في تقريركم المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/629، الفقرتان ٥٢ و ٥٣). وليس هناك ما يدعو إلى العجب بالتالي فيما يتعلق بالأسباب الأساسية لعدم تحقق تسوية متفق عليها في قبرص لمدة عقدين منذ الغزو التركي والاحتلال المستمر في قبرص، بالرغم من الجهود العديدة التي حظت بتأييد مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وبالرغم مما تحقق أحيانا من خطوات تبعث على الأمل سجلت ثم انتهت إلى خيبة أمل بسبب التكتيكات المتعنتة أو المخادعة للجانب التركي.

إن حكومة جمهورية قبرص، إذ تندد بالبيانات السالفة الذكر، ما زالت على قناعة راسخة بأن الجانب القبرصي التركي ما كان ليتمكنه التمسك بهذا الموقف السلبي لولا أنه يتمتع بدعم كامل من جانب تركيا في سعيه لتحقيق هدفه، الذي لا يتمثل في هذا الوقت إلا في الإبقاء حاليا على الأمر الواقع، وعلى الأجل الطويل، في الاعتراف بالنظام الانفصالي غير المشروع، مما يشكل انتهاكا لقراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) اللذين طالبا، في جملة أمور، بسحب اعلان الانفصال المزعوم وبعدم اعتراف المجتمع الدولي بالدولة المزعومة وعدم تيسير قيام الكيان الانفصالي السالف الذكر أو مساعدته بأي وسيلة. ومن ثم، فقد آن الأوان، بل لقد فات الأوان منذ زمن طويل، لأن يتخذ مجلس الأمن اجراءات جديدة وفعالة من شأنها أن تكفل، بعد تأخر طويل، تنفيذ ما اتخذه هو من مقررات. وعندئذ فقط يمكن توقع احراز تقدم نحو التوصل إلى حل شامل لمشكلة قبرص.

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في إطار البند ٥٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اليكوس شامبوس

السفير

الممثل الدائم لجمهورية قبرص
